مجلة العلوم الإنسانية
Journal of Human Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly
Received 20/02/2017 Revised 31/10/2017 Published online 01/01/2018

الأزمات بين الدراسة والتحليل الهجرات غير القانونية – ليبيا مركز النصر لإيواء المهاجرين بالزاوية (أنموذجاً)

هنية أبوبكر المدنيني
جامعة صبراته، ليبيا

الملخص

هذ البحث بعنوان " الأزمات بين الدراسة والتحليل الهجرات غير القانونية – ليبيا مركز النصر لإيواء المهاجرين بالزاوية (نموذج) دراسة تحليلية".

وقد قسمت هذه الدراسة إلى قسمين:

القسم النظري: شمل مقدمة ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها ثم تناول مفهوم وتعريف الأزمة والأزمات في الكتاب والسنة ومفهوم الصراع والنزاع والمشكلة والحادث، وخصائص وأسباب الأزمة ، وأنواع الأزمات ومناهج الوصول إلى تشخيصها، ثم ليبيا والهجرة عبر المتوسط.

أما الشق الثاني من البحث فهو الدراسة الميدانية وقد تناولت نبذة عن مركز النصر لإيواء المهاجرين ونشاطاته بالزاوية وقد اعتمدت الباحثة على عينة عشوائية قوامها (112) مهاجراً، كما اعتمدت الباحثة على المقابلة الشخصية مع إدارة المركز وعددهم (11) من أجل التعرف على المعوقات التي تعيق عملية إيواء المهاجرين، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها:

1- بينت الدراسة أن غالبية المهاجرين (99.9%) كان وضعهم الاقتصادي في بلدانهم ما بين منخفض جداً إلى منخفض.

2- أن أكثر ما يتميز به المهاجرين هو التمرد الذي يصاحبه الإصرار لعبور البحر تجاه أوروبا.

3- إقامة مشاريع صغرى ومتوسطة للمرأة الإفريقية في أماكنها تمول من البنك الدولي.

دعم مراكز إيواء المهاجرين مالياً وصحياً وتوفير وسائل نقل لعودتهم إلى بلدانهم.

المقدمة

يعيش عالمنا اليوم أزمات في الأمن والاستقرار والغذاء والتعليم والصحة والتحركات البشرية والكوارث الطبيعية والانقلابات المناخية، وتتشكل دول وانهيار أخرى وسيطرة أقطاب الصراع في العالم على مقدرات الشعوب المغلوبة على أمرها وفي هذا البحث حاولت أن أدرس أزمة الأزمات التي يمر بها جزء من العالم اليوم وهي هجرة الشعوب الإفريقية خاصة إلى أوروبا وانعكاساتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على دولة العبور ليبيا، وقد تم دراسة مفهوم الأزمة وتعريفها وخصائصها وأنواعها ومناهجها أما الجانب العملي فقد تم دراسة حالة الهجرة غير القانونية لمركز النصر لإيواء المهاجرين بالزاوية بعينة عشوائية وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات.

2- مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول دراسة أزمة الهجرة غير القانونية لأوروبا وانعكاساتها على ليبيا وأوروبا وتمثلت هذه الأزمات في:

- تفشي الأمراض المعدية.
- كثرة الجريمة وتدني الأمن والتنمية.
- ارتفاع معدل البطالة في ليبيا بسبب العمالة الرخيصة من المهاجرين.

3- تساؤلات الدراسة:

تجيب الدراسة على التساؤلات الآتية:

- ما هي الدوافع للهجرة غير القانونية عبر الأراضي الليبية؟
- ما هي مخاطر الهجرة وانعكاساتها المختلفة على أوروبا؟
- ما هي الخدمات التي يقدمها مركز النصر بالزاوية للمهاجرين غير القانونيين؟

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن مشكلة الهجرة من المشاكل الشائكة التي تؤرق العالم اليوم كما أنها تشير إلى التخبط الذي نعيشه وتقدم تشخيصاً للحالة وبيان العلاج الناجح.

5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. تتبع الهجرة غير القانونية عبر الأراضي الليبية وكيفية الحد منها.
2. محاولة إيجاد معالجات لواقع الهجرة غير القانونية والتي أصبحت أمراً واقعاً.

6- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجين وهما المنهج التحليل والمناهج الوصفي، حيث اعتمد المنهج التحليلي على تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها من محطة الاستقصاء، وإيجاد بين المتغيرات وتحليلها.

أما المنهج الوصفي اعتمد على دراسة الحالة بقصد وصف الظاهرة وتحليلها.

7- أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة فيما يخص الجانب النظري على المصادر والمراجع العلمية أما في الجزء العملي التطبيقي فاستندت الباحثة على تصميم الاستبانة وتوزيعها على عينة الدراسة محل البحث للحصول على البيانات الأولية.

8- مجتمع وعينة دراسة البحث:

تمثل مجتمع الدراسة في عد المهاجرين غير القانونيين بمركز النصر والبالغ عددهم 2240 مهاجر وقد استخدمت الباحثة عينة عشوائية بنسبة 5% من إجمالي عدد المهاجرين فقامت الباحثة بتوزيع 112 استبانة على المهاجرين لاستطلاع آرائهم، وقد تم استرداد 112 استبانة بدون فاقد.

9- حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** جرت هذه الدراسة على مركز النصر لإيواء المهاجرين بالزاوية-ليبيا.

ب- **الحدود الزمانية:** تناولت هذه الدراسة الفترة الزمنية 2016 بالدرجة الأولى.

ج- **الحدود البشرية:** وتمثل إدارة ومهاجري مركز النصر لإيواء المهاجرين بالزاوية – ليبيا.

مفهوم وتعريف الأزمة:

كان الإنسان وما زال تعصف به أزمات الحياة، فتارة يقاومها وتارة يسقط صريعاً تحت أقدامها، وأخذت الأزمات تتنوع في مجالاتها وتشتد في خطرها فكانت امتحاناً عسيراً على الإنسان، وبذلك استفاد من تجاربه الناجحة والفاشلة بنفس المقياس، وأخذ يستخدم في هذه الحياة التراكم المعرفي والخبرات الحياتية، ووظفها حسب قدراته الفكرية والعلمية، لكي يتجاوز الأزمات ويخرج منتصراً في هذه الدنيا.

ظهر مصطلح الأزمة في إطار العلاقات السياسية الدولية في بداية ستينات القرن الماضي، عندما حدثت أزمة الصواريخ السوفيتية على الأراضي الكوبية، وبعد انتهاء الأزمة صرح وزير دفاع أمريكا في تلك الفترة قائلاً "لقد انتهى عصر الاستراتيجية وبدأ عصر جديد يمكن أن نطلق عليه عصر إدارة الأزمات أو التوجهات"[i].

وقد تعني الأزمة الحالية الحرجة والمشكلة العويصة التي حلت بالمؤسسة أو المنظمة، وقد تنزل بالأفراد والأشخاص أو حتى على مستوى الأسرة الواحدة.

إن الأزمة ليست ضربة قاضية دائماً للمنظمة فهي قد تكون فرصة لإعادة اكتشاف المنظمة لذاتها وإظهار القدرات الكامنة فيها وإيجاد الحلول الصائبة لمواجهتها[ii].

الأزمات في الكتاب والسنة:

إن تاريخ الحياة البشرية منذ بداية الخليقة على وجه الأرض وإلى يومنا هذا تاريخ شائك، وعلى المسلم أن يقطع طريقه في هذه الحياة[iii] بكل قوة فقد قال تعالى: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لاَ يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الكَاذِبِينَ﴾ [iv].

إن ازمة البلاء والابتلاء ووقوع الفتن والمصائب والجوع للبشر مستمرة ما دام الإنسان يعيش ويتكاثر في هذه الأرض، فلا بد من وقوع الأزمات والابتلاءات، قال الله تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمْوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [v].

إن أزمة الاعتداء على الناس المسالمين محرمة ولو كانوا من الكفار، فقد قال الله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ المُعْتَدِينَ﴾ [vi].

لقد نهى الله عن الفساد في الأرض وحذر الناس من انتشار مثل هذه الأزمات وتطبيق قانون صارم على المفسدين، قال تعالى: ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [vii].

لقد حرم الله على نفسه الظلم وأمر بالعدل قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا

حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ (viii).

وطالما هناك عدالة تقل الأزمات والمفاسد وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (ix).

ومن الأزمات التي واجهها المسلمون حصار المدينة بخيانة اليهود والمنافقين وقد نزل قول الله تعالى: ﴿ إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيداً﴾ (x).

أما الأزمات في السنة فقد ورد عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– في أزمة الغش في البيع وأداء الأمانة والحث على الصدق في النصيحة والقضاء على أزمة الغدر والخيانة والتحذير من شهادة الزور وذلك للقضاء على الفساد الأخلاقي والقضاء على الأزمات.

فقد قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى)(xi) وقال –صلى الله عليه وسلم–: (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما)(xii).

وقال –صلى الله عليه وسلم–: (أدي الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك)(xiii).

وقال –صلى الله عليه وسلم–: (المستشار مؤتمن)، وقال: (من لم يدع قول الزوز والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه)(xiv).

ومن الأزمات التي حدثت في عهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، غزوة الخندق وحادثة الإفك التي كاد بسببها أن يقتتل الأوس والخزرج حتى نزلت فيها آيات من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لاَ تَحْسَبُوهُ شَراً لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ (11) لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْراً وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ (xv).

وفي عهد سيدنا عمر بن الخطاب حدثت أزمة أطلق عليها عام الرمادة (أي المجاعة).

لقد تنوعت مفاهيم الأزمات مثل المشكلة والكارثة والحادث والصراع والنزاع.

فمهوم الكارثة تعني الغم والكارثة الأمر المسبب للغم الشديد، وقد عرف عدد من الباحثين الكارثة فمنهم من عرفها بأنها (أحد أكثر المفاهيم التصاقاً بالأزمات)(xvi).

وقد عرفت الكارثة بأنها (حدث مروع يصيب قطاعاً من المجتمع أو المجتمع بأكمله بالمخاطر الشديدة وخسائر مادية وبشرية ويؤدي إلى ارتباك وخلل وعجز في التنظيمات الاجتماعية)(xvii).

أما قاموس أكسفورد فقد عرف الكارثة بأنها (حدث يسبب دماراً واسعاً ومعاناة عميقة ، وهو سوء حظ عظيم)(xviii).

ومن هنا ندرك بأن الأزمة أشمل من الكارثة لأنها تحاول اتخاذ القرارات للوصول إلى حل تلك الأزمات أما الكارثة فإن ما يكون مبذولاً من جهد يكون بعد وقوع الكارثة في إطار التعامل معها بشكل أو بآخر(xix).

مفهوم الصراع والنزاع:

يعني تصادم إرادات وقوى معينة بقصد تحطيم بعضها البعض كلياً أو جزئياً، ويركز مفهوم الصراع على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات ويحدث ذلك نتيجة لوجود تعارض في الأهداف أو التصرفات ، بين الأفراد أو الجماعات أو القيادات داخل الكيان الواحد والكيانات المتعددة وقد عرف الصراع بأنه (تضارب المصالح والمبادئ والأفكار)(xx)، وقد قسم الصراع إلى ثلاثة أقسام وهي الصراع الخفيف الحدة والمتوسط والشديد الحدة.

مفهوم المشكلة والحادث:

أما المشكلة تعبر عن العامل الرئيس الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها ويجب وجود جهد منظم للتعامل معها لحلها.

أما الحادث فقد عرف بأنه (شيء مفاجئ عنيف تم بشكل سريع وانقضى أثره فور انتهائه وقد نجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلاً وإنما تكون فقط إحدى نتائجه)(xxi).

تعددت تعريفات الأزمة، فاختلفت في بعض الجوانب، واتفقت في جوانب أخرى، فقد عرف عدد من الباحثين الأزمة عدة تعريفات منها:

- الأزمة هي: حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء.
- وقد عرفها Steve Albert هي: ذلك الحدث الذي لا يمكن أيا كانت درجة استعداد المنظمة التصدي له.
- وعرفت الأزمة بأنها: تهديد خطر أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول وتحد من عملية اتخاذ القرار.
- وعرف كورال بيل الأزمة: هي وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى المرحلة التي تهدد بحدوث

تحول جذري في طبيعة هذه العلاقات الطبيعية بين الدول.

أما عن تعريف الأزمة فمصطلح الأزمة مشتق من الكلمة اليونانية (Kipvow) أي لتقرر (ToDecide) أما في اللغة الصينية ينطقونه (Wet _ji) عبارة عن كلمتين الأولى تعني الخطر والثانية تعني الفرصة.

خصائص وأسباب الأزمة:

للأزمة عدة خصائص منها:

المفاجأة ونقص المعلومات وتصاعد والأحداث وفقدان السيطرة وحالة الذعر مع غياب الحل الجذري والسريع للأزمات، أن الأزمة تكون سبباً في انهيار وتحطم الكثير من الشركات والمنظمات وتتسبب في العجز المالي وإعلان الإفلاس وتجعل الإداريين والعمال في حالة هله وخوف وقلق وحالة من عدم الاتزان في أداء الأعمال، إن الأزمة تعمل على نشر حالة من الإحباط والاكتئاب والإرهاق النفسي والإجهاد الذهني، كما تتسبب الأزمة في القيام بأحداث الشغب والسرقة والنهب.

أما عن أسباب الأزمة:

فلكل أزمة إرهاصات أو مقدمات تشير إلى حدوثها وأي فعل له تداعيات وتأثيرات وعوامل تستحدث مستجدات، فإن حدوث المقدمات تدلنا إلى حدوث المتواليات، ومهما كان الأمن فإن هناك أسباباً بنشوء الأزمات منها:

- سوء الفهم: أي عدم التثبيت من الأمر سواء بنقص المعلومات أو فقدانها يؤدي بالقائمين على المؤسسة أو المنظمة إلى إصدار قرارها أو الحكم على أمر قبل الوصول إلى حقيقة يؤدي إلى أزمة.
- سوء الإدراك: يمثل الإدراك مرحلة فهم المعلومات التي تم الحصول عليها، فإذا كان الإدراك غير سليم أدى إلى تداخل في الرؤية أو تشويش على الموقف.
- من أسباب الأزمات الإدارة غير المنظمة أي الفوضوية غير الرشيدة.
- التآمر والابتزاز على السلطة العليا في المنظمة وإيقاعها تحت ضغوطات مختلفة قد يدفع ذلك أزمة.
- اليأس والإحباط: ويؤدي إلى حدوث أي فقدان الذات.
- استعراض القوة: بأن يقوم مدير المنظمة بصب الشتائم على مدراء الإدارات والوحدات والعمال فيؤدي إلى حدوث أزمة.

ويمكن أن تحمل أسباب الأزمة من منظور آخر وهي أزمات ناتجة من خارج المنظمة وليس للمنظمة دورٌ فيها، وأزمات ناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والبراكين والزلازل، وأزمات سببها الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية[xxii].

أنواع الأزمات ومناهج الوصول إلى تشخيصها:

إن تحديد نوع الأزمة بدقة متناهية ليس بالأمر السهل، نظراً لأن أي أزمة بحكم وضعها تنطوي على عدة جوانب متداخلة إنسانياً وجغرافيا وسياسياً واقتصاديا وإدارياً.

وبذلك تتنوع التصنيفات بتعدد المقاييس المستعملة في مسالة تحديد أنواع الأزمات، وتأسيساً على ذلك يمكن تصنيف الأزمات استناداً إلى المعايير الآتية:

نوع مضمون الأزمة:

تعددت الأزمات فمنها الأزمة الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية والأزمة الإعلامية والمالية.

والأزمات منها محلية وهي التي تقع في نطاق جغرافي، وعادة ما تكون معروفة مثل حادث قطار في محافظة معينة في الدولة، وهناك أزمات قومية ودولية فالأزمات القومية مثل غزو عسكري للدولة، والتلوث البيئي إلخ والأزمات منها أزمة صغيرة ومتوسطة وكبيرة وكل هذه الأزمات لها معايير تحدد حجم الخسائر فيها.

هناك أسباب تؤدي إلى نشوء الأزمة يمكن تقسيمها على عدة نقاط وهي:

- أزمات تظهر نتيجة أخطاء إدارية وفنية في المنظمة.
- أزمات ناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.
- أزمات تحدث من خارج المؤسسة ليس للمؤسسة أي دور في حدوثها.

المناهج العلمية في دراسة الأزمة:

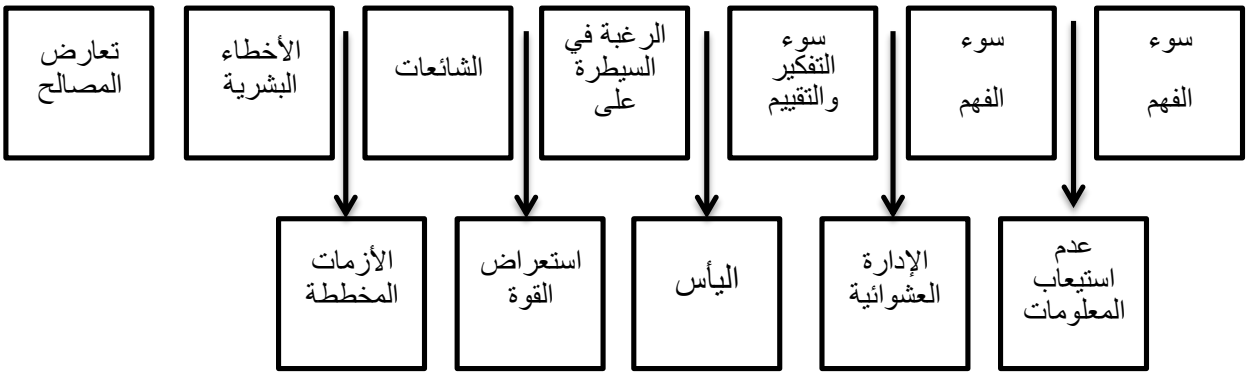

تستند إلى سبعة مناهج وهي:

المنهج التاريخي:

يعتمد على أن أي أزمة من الأزمات لا تنشأ فجأة، ولا بين يوم وليلة، ولكنها نتاج تفاعل وأسباب وعوامل تكونت قبل ظهور الأزمة تاريخياً، ولذلك أي تعامل مع هذه الأزمة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الماضي التاريخي للأزمة، وكيفية تطورها.

المنهج الوصفي التحليلي:

يقوم هذا المنهج على توصيف وتشخيص الأزمة، بناءاً على المراحل التي وصلت إليها، وما هي عليه الآن.

منهج النظم:

يستند هذا المنهج على أن الأزمة نظام متكامل والنظام يضم أربعة مقومات وهي: مدخلات، ونظام التشغيل، ومخرجات، والتغذية المرتدة.

المنهج البيئي:

يقوم هذا المنهج عند تشخيص أي أزمة من الأزمات بتحليل القوى البيئية التي لها أثر في حدوث الأزمة وفي تفاعلها واشتدادها، ويحصل تشخيص دقيق لعناصر القوى البيئية التي كانت سبباً مباشراً للأزمة ويرتكز هذا التشخيص على ثلاثة عناصر:

- العناصر المستقلة الفاعلة والمؤثرة في تصاعد الأزمة.
- العناصر المرتبطة المتفاعلة المتأثرة بالأزمة.
- المحددات التي تمارس تأثيرها على العناصر السابق ذكرها بتطويق الأزمة بوضع قيود على حركاتها واتجاهاتها وأغراضها.

وبالعناصر الثلاثة يستطيع متخذ القرار الإداري تشخيص الأزمة بكل دقة، والتعامل مع القوى البيئية التي كانت سبباً في ظهور الأزمة من خلال تصنيف هذه القوى إلى ثلاث مجموعات هي:

- الأولى: قوى بيئية يتم التحكم فيها والسيطرة الكاملة على اتجاهاتها.
- الثانية: قوى بيئية لا يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها ويطلق عليها معارضة شديدة وعنيفة تتطلب متابعتها وقياس معدل نموها.
- الثالثة: قوى بيئية لا يمكن التحكم في عنفها إلا أن ما يميزها يمكن توجيهها والسيطرة على اتجاهاتها بشكل معين أو نسبي.

منهج دراسة الحالة:

يعتمد هذا المنهج على دراسة كل أزمة لوحدها باعتبار أن الأزمة حالة مستقلة لها خصوصيتها، بأن يشخص الحالة بدقة وتتبعها تاريخياً وتشغيلياً، ودراسة ما أفرزته وبذلك يكون التعامل معها بعدم استبعاد أي عامل أو سبب من الأسباب، على أن يتم دراسة الأزمة من حيث حجمها، والمناخ العام الذي أحاط بها، والعوامل الخفية والدوافع التي تكمن وراء ظهور الأزمة.

منهج الدراسة المقارنة:

منهج تفاعلي تمايزي يعتمد على دراسة الأزمات المختلفة والمقارنة بينها، وتحديد أوجه الفروق التي تميز كلاً منها عن الأخرى وبالصورة التي تتيح مجالات حركة ونشاطاً لعلاج الأزمات، وهو يدرس الأزمات التي تمت في الماضي، ومقارنتها بالأزمات التي نواجهها في الحاضر.

منهج الدراسة المتكاملة:

يستخدم هذا المنهج كل المناهج الستة سالفة الذكر فهو يصف ويشخص الحالة المطروحة التي وصلت إليها الأزمة ويتتبعها تاريخياً، ويدرس وفق الدراسات المقارنة التي تمت في الماضي، فإن تشخيص الأزمة يقوم على ثلاث رؤى رئيسة:

رؤية عميقة ضاربة في أعماق الماضي، ورؤية واسعة تحيط بإطار الأزمة ومدى وصولها في الحاضر، والقوى المؤيدة لها، ورؤية استشرافية لها امتداد للمستقبل وتوقعات ما يحدث من تطورات في الأزمة ومشاكل استمرارها.

ويعطي هذا المنهج للدراسة الوصول إلى الأبعاد الآتية:

العمق والشمول ، والاتساق، والتوازن[xxiii].

ليبيا والهجرة عبر المتوسط إلى أوروبا:

تعاني ليبيا منذ سنوات من توافد المهاجرين من منطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء والمغرب العربي عبر حدودها البرية والبحرية.

فليبيا تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طول ساحلها حوالي 2000كم، وحدودها الشرقية مصر والسودان قرابة 1430كم، وحدودها مع تشاد والنيجر حوالي 1350كم جنوباً، وحدودها الغربية مع تونس والجزائر حوالي 1195كم.

وقد بلغ إجمالي مسافات الحدود البرية والبحرية قرابة 5975كم وهي مسافات طويلة من الصعوبة بمكان مراقبتها والسيطرة على حركة الهجرة فيها خاصة عبر حدودها البرية والتي بلغ طولها في مجملها 4600 كم في مناخ صحراوي جاف وحار، إضافة لذلك يمثل الشريط الساحلي الحدودي مجالاً واسعاً تصعب معه مراقبة الهجرة العابرة إلى أوروبا.

إن عدد سكان ليبيا الذي بلغ في آخر إحصائية سنة 2006م 5,323,991 نسمة والكثافة السكانية العامة الضعيفة التي بلغ متوسطها 3.2 شخص للكيلومتر، وانخفاض معدلات النمو السكاني 2.8 من سنة 1995م إلى 1.83 سنة 2006م كل ذلك له دور في تدفق المهاجرين إلى ليبيا.

إن ما تشهده الحقبة التاريخية في التاريخ المعاصر من تحركات لموجات بشرية من القارة الأفريقية وخاصة أفريقيا فيما وراء الصحراء عبر المتوسط، وبشكل انتحاري أحياناً ومأساوي في أغلب الأحيان يدلنا على جملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمناخية، في مقابل مغريات الجذب للمواطن الأفريقي باتجاه دول شمال المتوسط عبر ليبيا، ومع كل أساليب التصدي للهجرة غير المسموح بها لأوروبا، إلا أن الكثير من الأفارقة نجحوا في اجتياز القفار والمتوسط ووصلوا إلى أوروبا، واندمجوا في المجتمع الأوروبي الذي تعددت وتناقشت مواقفة من هؤلاء المهاجرين، ومن منطلق التفكير والبعد الاستراتيجي فإن التوجه الديمغرافي الأفريقي نحو شمال المتوسط أمراً لا ينبغي أن يترك لمحض الصدفة والمغامرة بل لابد أن يستفاد منه استراتيجياً، ليستوعب أبعاد الاختراق الديمغرافية الأوروبية، من خلال تزاوج الأفارقة من الأوروبيات وتزاوج الأوربيين من الأفريقيات، وبهذا تنصهر معه حدود الدم ويصر المهاجرون شركاء في التركيبة الديمغرافية من جهة، وأصحاب حق من جهة أخرى، وهذا أمراً إلهي لإسلام أوروبا، قال الله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ (2) فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [xxiv].

إن تجربة الهجرة لأمريكا واستراليا وكندا والأرجنتين والزواج منهم تعطي أهمية مرجعية لتشجيع الهجرة الأفريقية لأوروبا من جهة والدخول من باب المصاهرة من جهة أخرى.

إن مسألة تشجيع الهجرة الأفريقية إلى دول شمال المتوسط والزواج والمصاهرة الأفرو – أوروبية ينطوي على جملة من المعطيات نذكر منها:

1- انخفاض معدلات النمو الديمغرافي في أوروبا وارتفاعها في أفريقيا، الأمر الذي يترتب عليه فجوة ديمغرافية بين المعدلات الأوروبية المنخفضة والمعدلات الأفريقية المرتفعة.
2- لا وجود للعراقيل على الهجرة نحو أوروبا ولا الزواج من أوروبيات، بل يوجد نوع من التشجيع لن نسبة الإناث للذكور في القارة الأوربية العجوز نسبة1: 10.
3- وجود جاليات من الأصول الأفريقية سكنت أوروبا منذ زمن بعيد لهم صفة المواطنة الشرعية القانونية في أوروبا ويعتبرون أوربيين ، فأوروبا ما بين سنتي 2025-2050 ستكون نسبة الإسلام فيها حوالي 75%.\
4- إن ما يتبجح به الغرب من الالتزام بحقوق الإنسان خدم المهاجرين الأفارقة في التغلغل الديمغرافي بالإقامة المشروعة والزواج الشرعي ، خاصة أن هذا الزواج يمنح الأفارقة حقوقاً للمتزوج بأوروبية في الإقامة والجنسية وحق التملك وحتى الدخول في الانتخابات.

إن مسألة الهجرة الأفريقية جلّها تمر عبر الأراضي والشواطئ الليبية إلى أوروبا، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن إجمالي السكان القاطنين من غير الليبيين في سنة 2006م بطريقة قانون (مهاجرين عرب بلغ (304863) ألف نسمة ومن الأفارقة (40801) نسمة وآسيويون بواقع (8203) نسمة وأوروبيين بلغ (3056).

وقد بلغ عدد المهاجرين المتسللين بطرق غير قانونية من الأفارقة سنة 2004م (55129) ألف نسمة.

لقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بالتفاوض مع عدد من الدول الأفريقية وخاصة دول أفريقيا فيما وراء الصحراء والشمال الأفريقي حول موضوع الهجرة وما نتجت عنه هذه المفاوضات من الاتفاق الأوروبي المتوسطي في اجتماع مالطا سنة 1977م على تواصل الحوار وصياغة وثيقة مرجعية (إيطالية) في المؤتمر الذي عقد في (فالينسيا) عام 2002م شمل الاتفاق على برنامج أوروأوسطي لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتنظيم الهجرة.

وقد تواصل الحوار من خلال مجموعة (5+5) الذي ضم خمس دول أوروبية متوسطية هي (مالطا – إيطاليا– فرنسا– إسبانيا– البرتغال) وخمس دول من شمال أفريقيا هي (ليبيا–تونس– الجزائر– المغرب– موريتانيا) وعقد الاجتماع في تونس في شهر 10–2002م واتفق الطرفان على الآتي:

- تبادل المعلومات حول اتجاهات الهجرة.
- محاربة الهجرة غير القانونية.
- تنظيم هجرة العمالة.

في منتصف السبعينات وصل عدد المهاجرين لفرنسا أكثر من مليون مهاجر[xxv].

وهذا الجدول يبين حجم الهجرة من دول شمال أفريقيا إلى سبع دول أوروبية.

الدول المصدرة	السنة	الدول المستقبلة للهجرة						
		فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	إسبانيا	بلجيكا	هولندا	بريطانيا
المغرب	2004	1.113.176	298.949	102.000	423.097	293.097	300.332	35000
الجزائر	2003	1.101.253	5.753	9.018	7.079	18166	–	15000
تونس	2003	493.028	101.042	53.925	136	17084	7058	3512
مصر	2003	36.000	90.000	25.000	12.000	–	40.000	35000
المجموع		2.74	495.744	88.045	443.148	35543	347390	88512

[xxvi] Migration Report 2005 p.10

الدراسة الميدانية:

نبذة عن مركز النصر لإيواء المهاجرين بالزاوية:

افتتح المركز في شهر يوليو 2015، وأخذ يمارس عمله بدعم وإشراف من منظمة النصر العالمية للتنمية والإغاثة بالزاوية وهي المتكفلة بالأمور الصحية والعلاقات مع المنظمات الأخرى، منها:

الهلال الأحمر والهيئة الطبية الدولية وأطباء بدون حدود ومؤسسة الطاهر الزاوي التي لها شراكة مع منظمة الصحة الدولية العالمية ومقرها تونس.

لقد وصل عدد المهاجرين أفارقة وآسيويين في أبريل من هذه السنة في مركز النصر إلى ازيد من ألفين وثلاثمائة مهاجر من أثنتا عشرة دولة وهي:

النيجر– نيجريا – بوركينافاسو – السنغال – مالي – أفريقيا الوسطى – سيراليون– غينيا بيساو –غينيا كونكري – الكاميرون – الباكستان – الصومال – بنجلاديش.

وقد وضع القائمون على هذا المركز خطة مدروسة ومحكمة بترحيل المهاجرين إلى مراكز ترحيل في الجنوب الليبي (مركز سبها والقطرون وتراغن)، ثم يرحلون إلى بلدانهم ، والدولة الليبية متكفلة بالإعاشة والمواصلات.

لكن هناك عدة من المشاكل تعترض سير عمل المركز سالف الذكر منها:

1– إن 99% من المهاجرين الأفارقة بدون أوراق رسمية.

2– أكثر من 50% من المهاجرين الأفارقة يشتغلون في أعمال الزراعة والصناعة والأعمال العارضة ولذلك كان وصول المركز إليهم من الصعوبة بمكان.

3– جّل المهاجرين الأفارقة يعانون من عدة أمراض منها: ضيق التنفس (الربو) والوباء الكبدي والأمراض الجلدية والإيدز مما ترتب عليه ضرر اقتصادي وأمني وبطالة.

4– من المهاجرين النساء والأطفال وهؤلاء تتراوح نسبتهم ما بين 15–20% وبذلك يحتاجون لعناية خاصة.

5– مشكلة الهجرة عبر آسيا إلى ليبيا ومنها إلى أوروبا مثل بنجلاديش والباكستان وغيرهما.

6– كثرة جثث المهاجرين على الشواطئ الليبية من الصعوبة الحصول لها على ثلاجات إلى حين الدفن، وما يصل إلى أوروبا من المهاجرين هو الثلث أما الثلثان فيلتهمه البحر وكل ذلك راجع إلى قوارب الموت، ففي السنوات الماضية كانت صناعة القوارب جيدة وتتحمل الإبحار أزيد من

خمس وعشرين ساعة، أما قوارب اليوم فلا تتحمل إلا ساعات قليلة، إضافة لذلك فإن القارب يستقله أزيد من مائة وثلاثين شخصاً وهو لا يتحمل أكثر من ثلاثين راكباً.

أما المهاجرون من الدول العربية فإن 99% منهم يأتون بأوراق رسمية، من المغرب والجزائر وتونس ومصر وموريتانيا وسوريا والسودان، وسفارات هذه الدول ترسل مندوبين عنها للاطلاع على أحوالهم، ومنظمة النصر العالمية الليبية تؤمن عودتهم إلى بلدانهم تحت اسم العودة الطوعية، فمنذ بداية شهر يوليو 2015 وإلى نهاية شر يناير 2016 تم عودة 120 مغربياً و50 تونسياً و70 جزائرياً إلى بلدانهم، ومن شهر 1-2016/8 تم عودة أزيد من 200 سوداني إلى جمهورية السودان.

إن منظمة النصر ابتداءاً من شهر يناير إلى شهر أغسطس 2016 حلت مشاكل أزيد من خمسمائة مهاجر عربي بأن فتحت لهم أسواق العمل في ليبيا.

إضافة لذلك فقد عالجت مشاكل المهاجرين القادمين من مناطق التوتر مثل أرتريا والصومال وأثيوبيا وأوغندا بأن أوجدت لهم أعمالاً داخل السوق الليبي.

بالرغم من العمل الجاد والمثمر لمنظمة النصر العالمية الليبية لمعالجة المختنقات التي تعترض حياة المهاجرين وتخفيف العبء عنهم، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يراع هذا الجهد المبذول بل كانت جُّل قراراته بالنسبة لليبيا جائزة ولا تخدم أزمات المهاجرين، فمن ضمن قراراته الاقتراب من الشواطئ الليبية بل الدخول في المجال البحري الليبي بدعوى محاربة الهجرة غير القانونية.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

جدول (1) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية

المتغير								المجموع	
الجنس	ذكر				أنثى			المجموع	
	ك	%			ك	%		ك	%
	79	70.5			33	29.5		112	100
العمر	أقل من 20		20 إلى أقل من 30		30 إلى أقل من 40		40 إلى أقل من 50	المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	8	7.1	52	46.4	37	33	15	13.4	112	100
المؤهل العلمي	لا يقرأ ولا يكتب		ابتدائي		ثانوي		جامعي	المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	25	22.3	12	10.7	56	50	19	17	112	100
الوظيفة	لا أعمل				أعمل			المجموع	
	ك	%			ك	%		ك	%
	69	61.6			43	38.4		112	100
الديانة	مسلم				غير مسلم			المجموع	
	ك	%			ك	%		ك	%
	83	74.1			29	25.9		112	100

أظهرت النتائج في الجدول رقم (1) أن غالبية أفراد للعينة من المهاجرين غير القانونيين كانوا من الذكور حيث بلغت النسبة (70.5%) أم نسبة المهاجرات الإناث فقد بلغت (29.5%)، اما بخصوص العمر فقد تبين أن (8) مهاجرين وما نسبته (7.1%) كانت أعمارهم أقل من 20سنة و(52) مبحوثاً وما نسبته (46.4%) كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية 20 إلى أقل من 30 سنة و(37) مبحوثاً وما نسبته (33%) تراوحت أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة و(15) مبحوثاً وما نسبته (13.4%) كانت أعمارهم 40 إلى أقل من 50سنة، كما بينت النتائج في الجدول رقم (1) أن (25) مبحوثاً وما نسبته (22.3%) م الأميين و(12) مبحوثاً وما نسبته (10.7%) يحلمون المؤهلات الابتدائية و(56) مبحوثاً وما نسبته (50%) يحملون المؤهلات الثانوية و(19) مبحوثاً وما نسبته (50%) يحملون المؤهلات الثانوية و(19) مبحوثاً وما نسبته (17%) يحملون المؤهلات الجامعية، أما بخصوص العمل فقد تبين أن (61.6%) من المهاجرين ليس لديهم عمل مقابل (38.4%) منهم يعملون ولديهم مهن يمتهنونها، كما تبين أن (74.1%) من المهاجرين غير القانونيين كانوا من المسلمين و(25.9) كانوا من غير المسلمين.

الوظيفة:

بينت النتائج أن (3) مهاجرين وما نسبته (2.7%) كانوا من الرياضيين و(16) مهاجراً وما نسبته (14.3%) من الطلبة و(19) مبحوثاً وما نسبته (17%) يمتهنون مهنة قيادة

المركبات و(32) مبحوثاً وما نسبته (28.6%) من الميكانيكيين و(20) مبحوثاً وما نسبته (17.9%) من اللحاميين و(22) مبحوثاً وما نسبته (19.6%) كانوا عاملي بناء.

جدول (2) توزيع أفراد العينة حسب المهنة

ت	الوظيفة	عدد الحالات	النسبة%
1	رياضي	3	2.7
2	طال	16	14.3
3	سائق	19	17
4	ميكانيكي	32	28.6
5	لحام	20	17.9
6	عامل بناء	22	19.6
	المجموع	112	100

أما عن الفترات الزمنية التي وصل بها المهاجرين إلى ليبيا، فإن النتائج في الجدول رقم (3) تبين أن غالبية المهاجرين وصلوا وأظهرت البيانات في الجدول رقم (4) أن (46.4%) من المهاجرين لم يعملوا في ليبيا قبل دخولهم المركز، حيث إنهم من ضمن أفواج المهاجرين إلى أوروبا و(53.6%) منهم عملوا في ليبيا ويتوجهون بالهجرة إلى أوربا، فهؤلاء اعتبروا ليبيا محطة يجمعون بها بعض المال ومن ثم يتوجهوا إلى أوروبا، وتبين أن (21.67%) منهم عملوا في الزراعة و(78.33%) منهم عملوا كعمال في محلات المواد الغذائية وعمال للبناء ولحامين في الورش وفي الطلاء.

جدول (4) يبين فيما إذا كان المهاجرون قد عملوا في ليبيا أم لا ونوع المهنة

هل عملت في ليبيا	التكرار	النسبة %	المهنة	التكرار	النسبة %
لا	52	46.4	مزارع	13	21.67
نعم	60	53.6	عامل	47	78.33
المجموع	112	100	المجموع	60	100

إلى ليبيا في عام 2016 حيث بلغت النسبة (51.79%) في حين نسبة المهاجرين الذين وصلوا في عام 2015 (24.11%) وفي عام 2014 بلغت النسبة (13.39%) وكانت نسبتهم في عامي 2013 و2013 (3.57%) و(7.14%) على الترتيب.

جدول (3) توزيع أفراد العينة من المهاجرين حسب الأعوام التي وصلوا بها إلى ليبيا

ت	الوظيفة	عدد الحالات	النسبة%
1	2012	4	3.57
2	2013	8	7.14
3	2014	15	13.39
4	2015	27	24.11
5	2016	58	51.79
	المجموع	112	100

دوافع الهجرة:

بينت النتائج أن الدافع الرئيسي للهجرة هو الجانب الاقتصادي حيث بلغت النسبة (67.9%) يلي ذلك الدافع السياسي بنسبة مقدارها (21.4%) ثم الدافع الاجتماعي بنسبة بلغت (10.7%) ، وللتعرف على الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين في بلدانهم فإن النتائج في الجدول رقم (5) بينت أن (54.5%) من المهاجرين كان الوضع الاقتصادي في بلدانهم منخفض جداً و(44.6%) منهم كان وضعهم الاقتصادي منخفض ومهاجر واحد فقد وما نسبته (0.9%) كان وضعه الاقتصادي متوسط، وهذا يفسر الدوافع الأساسية للهجرة غير القانونية إلى ليبيا.

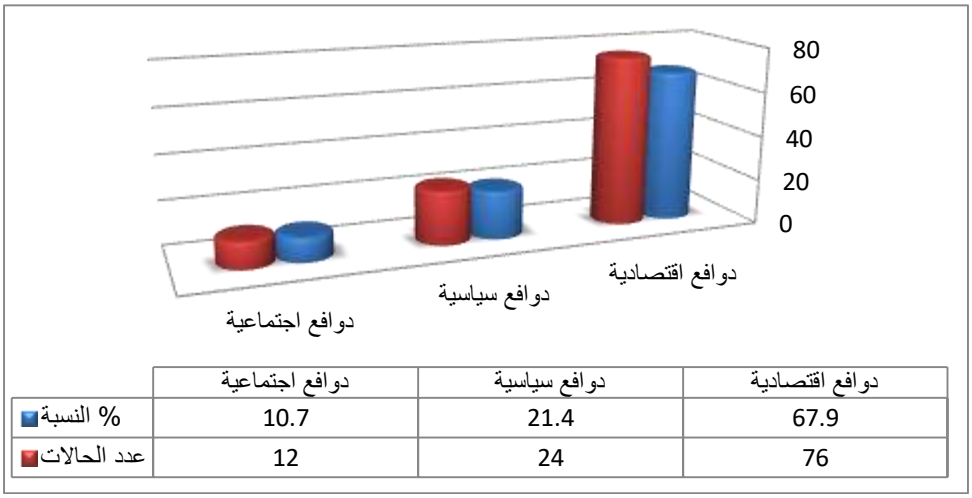

	دوافع اجتماعية	دوافع سياسية	دوافع اقتصادية
% النسبة	10.7	21.4	67.9
عدد الحالات	12	24	76

شكل (1) دوافع الهجرة عند لمهاجرين

جدول (5) الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين

الوضع الاقتصادي	منخفض جداً	منخفض	متوسط	جيد	جيد جداً
عدد الحالات	61	50	1	0	0
النسبة	54.5	44.6	0.9	0	0

معاناة السفر

جدول (6) يبين مدى وجود صعوبات في السفر إلى ليبيا

هل واجهت صعوبات في السفر إلى ليبيا	التكرار	النسبة%
لا	58	%51.8
نعم	54	%48.2
المجموع	112	%100

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) أن (51.8%) من المهاجرين لم يواجهوا صعوبات في السفر إلى ليبيا في حين أن (48.2%) واجهوا صعوبات في سفرهم، فيما بينت النتائج في الجدول رقم (7) أن غالبية المهاجرين من الإناث هم من واجهوا الصعوبات في السفر إلى ليبيا.

جدول (7) مواجهة صعوبات السفر إلى ليبيا حسب الجنس

		هل واجهت صعوبات في السفر إلى ليبيا		المجموع
		لا	نعم	
الجنس	ذكر	49	30	79
	عدد الحالات			
	النسبة%	%62	%38	%100
	أنثى	9	24	33
	عدد الحالات			
	النسبة%	%27.3	%72.7	%100
المجموع	عدد الحالات	58	54	112
	النسبة%	%51.8	%48.2	%100

وبخصوص تكلفة السفر إلى ليبيا فإن النتائج في الجدول رقم (8)

بينت أن (5.4%) من المهاجرين كانت تكلفة السفر 1000 دينار ليبي و(21.4%) منهم كانت التكلفة 1200 دينار و(10.7%) كان تكلفة السفر 1250 دينار و(22.3%) منهم تكلفوا 1300 دينار و(10.7%) كانت تكلفة السفر 1500 دينار وكذلك (5.4%) منهم كانت تكلفة السفر 1900 وكذلك 3800 دينار في حين أن (6.3%) من المهاجرين كانت تكلفة السفر 2500 دينار و2850 دينار و3200 دينار، وكان متوسط التكلفة 1735 دينار ليبي للشخص الواحد.

جدول (8) تكاليف السفر إلى ليبيا بالدينار الليبي

ت	التكلفة	عدد الحالات	النسبة%	ت	التكلفة	عدد الحالات	النسبة%
1	1000	6	5.4	6	1900	6	5.4
2	1200	24	21.4	7	2500	7	6.3
3	1250	12	10.7	8	2850	7	6.3
4	1300	25	22.3	9	3200	7	6.3
5	1500	12	10.7	10	3800	6	5.4
متوسط التكلفة	1735 دينار تقريباً						

كما بينت النتائج في الشكل (2) أن غالبية المهاجرين وبنسبة (89.3%) سافروا إلى ليبيا بمفردهم في حين أن (10.7%) منهم اصطحبوا أسرهم معهم الأمر الذي يضاعف معاناة هذه الأسر.

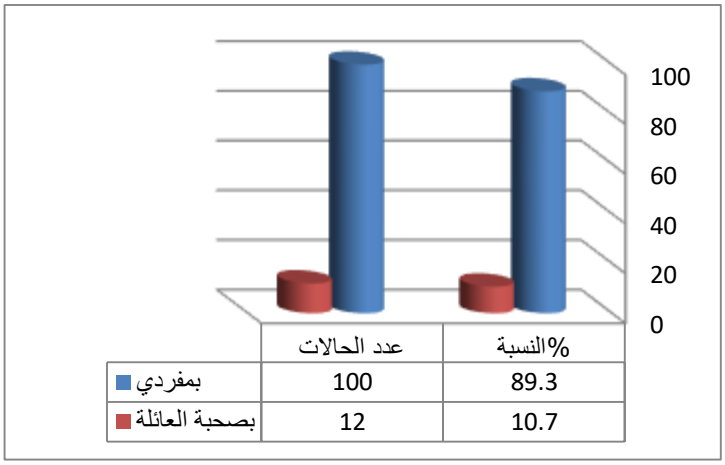

شكل (2) يبين مدى مصاحبة الأسرة

الخدمات التي يقدمها مركز تجميع المهاجرين:

أظهرت لنتائج في الجدول رقم (9) أن وسائل الراحة في مركز تجمع المهاجرين كانت متوفرة إلى حد ما وأن مطالب المهاجرين يتم الاستجابة إليها إضافة إلى توفر وسائل الاتصال بين المهاجرين وذويهم.

جدول (9) الوصف الإحصائي لمحور مستوى الخدمات التي يقدمها مركز تجمع المهاجرين

الفقرة		لا	إلى حد ما	نعم	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف الميعاري
هل توفر وسائل الراحة في المركز	التكرار	0	75	37	2.33	إلى حد ما	0.472
	النسبة	0	67	33			
هل تتم الاستجابة لمطالبكم	التكرار	0	38	74	2.66	نعم	0.476
	النسبة	0	33.9	66.1			
هل يوفر لكم المركز وسائل الاتصال بذويكم	التكرار	0	7	105	2.94	نعم	0.243
	النسبة	0	6.3	93.8			

الدراسة الميدانية [xxvii]

النتائج والتوصيات:

النتائج:

من خلال المقابلة الشخصية التي اجرتها الباحثة مع المسؤولين في مركز النصر لإيواء المهاجرين تبين:

1- أن جنسيات المهاجرين كانت متنوعة، حيث أن أغلبهم من النيجر، نيجريا، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا، السنغال، الكاميرون، غانا، غينيا بيساو، غينيا كونكري، الباكستان، بنغلاديش، المغرب، تونس، الجزائر، السودان وسوريا.
2- أن فصل الصيف هو أكثر الفصول يلجأ فيه المهاجرين للهجرة عبر السواحل الليبية.
3- إن الإجراءات التي يتبعها مركز النصر هو إنقاذهم من البحر ثم توصيلهم للمركز ثم تصنيفهم حسب جنسياتهم وتوفير الإعاشة والرعاية الصحية.
4- أن أكثر ما يتميز به المهاجرين هو التمرد الذي يصاحبه الإصرار لعبور البحر تجاه أوروبا.
5- أن الفترة التي يبقى بها المهاجرون في المركز تتراوح من أسبوعين إلى شهر ونصف.
6- أظهرت الدراسة أن الدوافع الاقتصادية هي أكثر دواع الهجرة للمهاجرين فد تبين أن (67.9%) من المهاجرين غير القانونيين كان دافعهم الاقتصادي وراء هجرتهم بالإضافة إلى حب المغامرة وأنهم يرون في أوروبا الجنة الموعودة التي تخلصهم مما عم فيه من فقر وعوز واضطرابات نفسية وأمنية التي كانوا عليها في بلدانهم.
7- بينت الدراسة أن غالبية المهاجرين (99.9%) كان وضعهم الاقتصادي في بلدانهم ما بين منخفض جداً إلى منخفض.
8- أوضحت الدراسة أن الإناث أكثر إحساساً بمعاناة ومشاق السفر، حيث تبين أن (72.7%) من الإناث شعرن بمعاناة السفر.
9- أظهرت الدراسة أن تكاليف السفر إلى ليبيا كلفت المهاجرين ما بين (1900) إلى (3800) دينار ليبي، وأن معدل التكلفة كان (1735) دينار تقريباً للشخص الواحد.
10- بينت الدراسة أن غالبية المسافرين وبنسبة (89.3%) هاجروا بمفردهم و(10.7%) هاجروا بصحبة أسرهم.
11- بينت الدراسة أن وسائل الراحة في مركز تجميع المهاجرين كانت متوفرة إلى حد ما.
12- أظهرت الدراسة أن مطالبة المهاجرين في مركز تجمع المهاجرين يتم الاستجابة لها.
13- أوضحت الدراسة أن مركز تجمع المهاجرين يوفر وسائل اتصال المهاجرين بذويهم خارج ليبيا.
14- أثبتت الدراسة أن كثير من المهاجرين يعانون من أمراض مختلفة.

التوصيات:

1- توصي الباحثة بتكاثف دول المعمورة على توفير الأمن والاستقرار والرعاية الصحية والغذاء والتعليم بإقامة مشاريع استثمارية زراعية وصناعية وخدمية للتقليل من عملية البطالة التي يعاني منها المواطن الأفريقي.
2- إقامة دراسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية عن الهجرة الأفريقية وتقديم الحلول لهذه الأزمة.
3- الرفع من قدرات المواطن الأفريقي بإقامة الجامعات والمراكز البحثية لتوعية بما يحاك له من مؤامرات لنهب خيراته من قبل الدول الكبرى.
4- إقامة مشاريع صغرى ومتوسطة للمرأة الأفريقية في أماكنها تمول من البنك الدولي.
5- دعم مراكز إيواء المهاجرين مالياً وصحياً وتوفير وسائل نقل لعودتهم إلى بلدانهم.
6- يجب وضع كفاءات عالية من الخبراء في هذا المجال تدير مراكز الإيواء والاستفادة من خبرة المراكز المقدمة في هذا المجال مثل مركز ومنظمة النصر لإيواء المهاجرين.

7- تخصيص جزء من إمكانيات المنظمات الدولية والبنوك الدولية مثل اليونسكو واليونسيف ومنظمات العمل الدولية والصحة العالمية والغذاء العالمي وغيرهما للمساهمة في حل هذه الأزمات.

8- توصي الباحثة بتكوين فرق عمل لإدارة الأزمات على أن يكونوا من ذوي الخبرات العالية.

9- عدم التقليل من شأن الأزمة.

10- طلب الرأي والمشورة من أصحاب الاختصاص في كيفية معالجة الأزمة.

11- يحتاج مركز إيواء المهاجرين إلى زيادة الاهتمام بالرعاية الصحية ويحتاج إلى تطوير لغرض استيعاب الأعداد الكبيرة ويعاني من نقص في الإعاشة.

12- إقامة الحجر الصحي في ليبيا تفادياً لانتشار الأمراض.

المراجع

(i) لويس معلوق، المنجد، ط12، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1951م، ص12.

(ii) محمود جاد الله، إدارة الأزمات ، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م، ص14؛ ونعيم زهير، دور الموارد البشرية في إدارة الأزمات، بحث مقدم في المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة عين شمس، كلية التجارة، وحدة بحوث الأزمات، 1997م، ص24؛ ومحمد سرور بن حكمت الحريري، ص ص111-1120، ومحمد أحمد الخطيري إدارة الأزمات، ط2، القاهرة، مجموعة النيل، 2002م، ص66.

(iii) محمد سرور بن حكمت الحريري، إدارة الأزمات، المرجع السابق، ص ص76-97.

(iv) سورة العنكبوت، الآيات (2-3).

(v) سورة البقرة، الآيات (155-156).

(vi) سورة البقرة، الآية (190).

(vii) سورة البقرة، الآية (60).

(viii) سورة النساء، الآية (58).

(ix) سورة النحل، الآية (90).

(x) سورة الأحزاب، الآيات (10-11).

(xi) رواية أبي داؤود رقم الحديث (3383).

(xii) رواية الترمذي رقم الحديث (2833).

(xiii) رواية البخاري.

(xiv) رواية البخاري، 1804.

(xv) سورة النور، الآية (11-12).

(xvi) فهد عبدالوهاب كامل، سيكولوجية إدارة الأزمات، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م، ص12.

(xvii) أحمد فهد الشعلان، إدارة الأزمات، الأسس، المراحل الآليات، الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002م، ص28.

(xviii) أحمد فهد الشعلان، المرجع السابق، ص ص36-37 ونداء محمد باقر الياسري، إدارة الأزمات، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014م، ص ص24-25.

(xix) محمد عبدالغني هلال، مهارات إدارة الأزمات، ط4، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، 1996م، ص14، وسعود سراج عابد، إدارة الأزمات، الرياض، مجلة الحوس الوطني، 1995م، ع144، ص19.

(xx) جمال طواش، التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م، ص112.

(xxi) محمد سرور بن حكمت الحريري، إدارة الأزمات واستراتيجيات القضاء على الأزمات الاقتصادية والمالية والإدارية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012م، ص102، وريحي الجديلي، واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة، (رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية)، غزة، 2006م، غير منشور، ص11، وعبدالله متعب كرم، اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات،(رسالة ماجستير أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007م، غير منشورة، ص ص60-61.

(xxii) ماجد سلام الهرمي وجاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات الاستراتيجية والحلول، المرجع السابق، ص ص62-73، ونداء محمد باقر الياسري، المرجع السابق، ص ص30-31.

(xxiii) ندا محمد باقر الياسري، إدارة الأزمات، المرجع السابق، ص ص35-38.

(xxiv) سورة الروم، الآية (2-3).

(xxv) عبدالسلام بشير الدويبي، الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا طرابلس، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2013م، ص ص62-70.

(xxvi) Migration report 2005, p.10.

(xxvii) الدراسة الميدانية.